التقانة النووية والعالم النامي

بقلم: كاثلين والش

في اقتصاد عالمي شامل، تُعَدُّ السيطرة القوية لمنع الانتشار في مصلحة الجميع

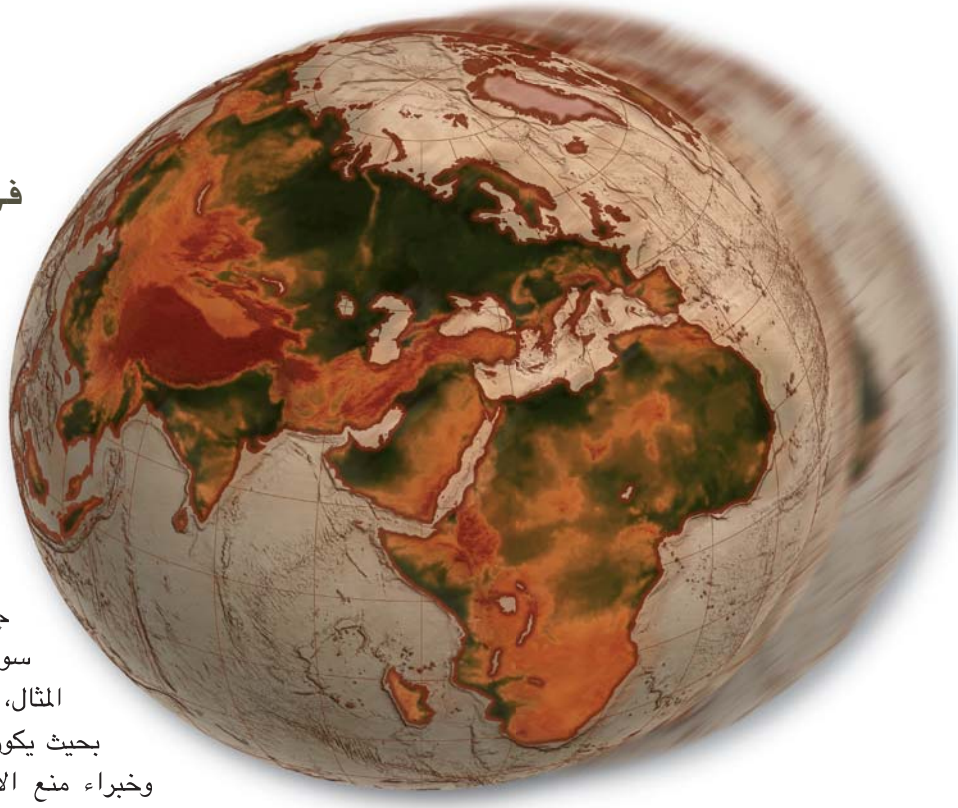

ضخَّمت بدايات القرن الحادي والعشرين الأخطار التي يطرحها انتشار أسلحة الدمار الشامل (WMD). وبرغم ذلك، ازدادت صعوبة الجهود المشتركة لإحباط هذه التجارة إلى حدٍّ كبير وأضحت التحديات أكثر تعقيداً. ذلك أن الطبيعة الشمولية للتقانة الثنائية الغرض، وتطبيق التكتيكات الإرهابية للتدمير الشامل في 11 أيلول/سبتمبر، وبزوغ سياسة خارجية للولايات المتحدة الأمريكية أكثر أحادية، والعلاقات الاقتصادية المتنامية بشكل لم يسبق من قبل، كل ذلك جعل مهمة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومواد تصنيعها ومنظومات إيصالها مهمة شاقة للغاية.

لقد سُلِّط الضوء على كل هذه التحديات في السنوات الأخيرة، ولكن آخر هذه التحديات المتمثل بالطبيعة المتغيرة للاقتصاد العالمي، ربما يكون الأقل تحليلاً ولكنه أيضاً الأكثر ضرورة لتحسين التعاون الدولي حول عدم الانتشار.

إن العديد من هموم الانتشار الحالية لا يُمثِّل ظاهرة جديدة، بل هي مشاكل مألوفة تفاقمت عبر تسارع سويات التجارة والاستثمارات العالمية. فعلى سبيل المثال، أصبحت مراقبة الصادرات الحسّاسة أكثر تعقيداً بحيث يكون من واجب المسؤولين الرسميين، وقادة الصناعة، وخبراء منع الانتشار الكفاح المتزامن لإيجاد سبل تكفل تدفق الصادرات إلى المشترين الشرعيين وتزويد سلسلة الشركاء بها مع أنّ توزّعهم يزداد في العالم.

وعلى نحو مماثل، فإن المؤسسات التجارية المنافسة تضع حوافز للتوصيل السريع وتسريع إنجاز الصفقات. وهذا بدوره قد زاد الضغوط على المسؤولين في بقاع العالم لتقليص الزمن الذي يقضونه في تقييم القرار المتعلق بكل رخصة، رغم أن عملية التقييم هذه تزداد صعوبة بازدياد تغلغل المستثمرين العالميين بشكل أكبر في العالم النامي.

وعلاوة على ذلك، فإن بروز اقتصادات نامية، كمورِّدات suppliers من الدرجة الثانية وذات إمكانيات لشحن التقانات الحسّاسة جويّاً إلى أطراف ثالثة يشكلِّ عامل تعقيد آخر من تبعات اقتصاديات العولمة. كما أضحت العلوم والتقانة وأنشطة بحوث وتطوير الصناعة ذات التطبيقات الثنائية الغرض، مساعيَ دولية متزايدة، ييسِّرها النقل الجوي والتعاقد مع مورِّدين من الخارج للصناعة، والقنوات غير المحسوسة للاتصالات كالإنترنت.

وببساطة أكثر، كلما ازدادت إختراقية الحدود الدولية نتيجة لترتيبات التجارة الحرة، تتضاعف كذلك فرص العاملين في انتشار السلاح. وبالرغم من أن جمع المعلومات والاستخبارات التي تساعد في عدم الانتشار nonproliferation قد أصبح أسهل في بيئة تجارية أكثر انفتاحاً وشفافية، فإن جهود منع الانتشار أصبحت أكثر صعوبة ما دامت وسائل اقتناء ونقل التقانة النووية إضافة إلى أسلحة الدمار الشامل الأخرى قد تضاعفت هي الأخرى. وخير دليل على ما هو قادم من تحديات يتمثّل في إماطة اللثام في الوقت الراهن عن شبكة عبد القدير خان العالمية الواسعة للانتشار النووي، وكذلك في اعتراض سبيل تقانة تخصيب اليورانيوم الجاهزة التي كانت في طريقها إلى ليبيا.

وحسبما توحي هذه الأمثلة فإن أدوات عدم الانتشار الحالية وآليات مراقبة التصدير ليست على مستوى مهمة التعامل مع حقائق الاقتصاد العالمي الجديد. وقد عبَّر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي مؤخراً عن هذا القلق في المؤتمر الآسيوي الباسيفيكي حول الضمانات النووية وفي اجتماع الأمن في سدني بأستراليا. حيث ذكر أن "السهولة النسبية التي يمكن معها إنشاء وتشغيل شبكة غير مشروعة ومتعددة الجنسيات تبرهن بشكل جلي على عدم كفاية منظومة مراقبة التصدير الحالية". ومن غير المحتمل أيضاً – نظراً لغياب الدعم الكبير من حكومات الدول النامية حول العالم – أن يمكن سد كل قنوات الانتشار الجديدة الحالية بشكل فعّال.

المطلوب إذاً معيار عالمي يدعم عدم الانتشار (ولطالما اعتُبر ذلك أمراً ضرورياً من قبل مناصري عدم الانتشار). ولكن، كيف يمكن تحقيق هذا الهدف؟ فعلى غرار معظم النقاش الحالي الذي يدور حول العولمة، ربما يكمن الجواب في الصين.

لم يعد الوصول إلى التقانة المتقدمة هو الاهتمام الأول، بل إن تعاظم نتيجة مثل هذا الوصول في اقتصاد آخذ بالعولمة هو ما يجب أن يهمّ الدول النامية.

لقد أحدثت جمهورية الصين الشعبية في السنوات الراهنة إصلاحاً إجمالياً لسياساتها حول نظام مراقبة التصدير ونظام إصدار الترخيص. وما هو مذهل في هذه الإصلاحات يتمثّل في أنها تتحرَّض بشكل كبير باعتبارات اقتصادية – وليست مجرد استجابة للحظر والرقابة الأجنبية على التصدير المفروض على استيراد الصين لبعض التقانات الحسّاسة. وبالأحرى، فقد تحقّق القادة في بكين من أنه، وفي البيئة الجديدة للاقتصاد والأمن العالمين في الوقت الحاضر، لن يكون بمقدور الصين تحقيق طموحاتها في أن تصبح مطوِّراً رئيساً ومصدِّراً عالمياً للتقانات المتقدمة ما لم تضع الصين نظاماً لمراقبة التصدير يكون أكثر شمولية وفاعلية. بكلمات أخرى، يُنظر في بكين إلى قيام نظام موثوق لمراقبة الانتشار النووي على أنه متطلّب أساسي كي تصبح الصين ذات اقتصادٍ عالي التقانة.

وفي عصر تنتشر فيه تقانة المعلومات عالمياً وتقود التطور التجاري والتقدم العلمي والتحديث العسكري، فإن وضع الصين وبرغم ضخامته، يصعب اعتباره فذاً. وهكذا، فإن هذه الدينامية الاقتصادية تعرض سانحةً حيوية أمام المجتمع الدولي لفَرْض ضابط جديد لعدم الانتشار يربط مصالح اقتصاد الدول المتقدمة والدول النامية كليهما. وبمعنى آخر، لم يعد الوصول إلى التقانة المتقدمة يمثّل الاهتمام الأول، بل إن تعاظم نتيجة مثل هذا الوصول في اقتصاد آخذ بالعولمة هو ما يجب أن يهمَّ الدول النامية.

صفقة كبرى جديدة

في الواقع، فقد قدَّمت العولمة وثورة تقانة المعلومات أساساً "لصفقة كبرى" جديدة، مع أنها غير رسمية، تروج لاهتمامات كل الدول؛ ففي استغلال تقانة المعلومات كوسائل نحو رخاء اقتصادي أكبر، وتحديث اقتصادي أسرع، ومجتمعات ذات قاعدة معرفية، سوف تجد الدول النامية، كما وجدت الصين، أنه يلزمها نظم مراقبة للانتشار أكثر فعالية. وهذا الأمر الأخير سيحدد بشكل متزايد سرعة تنامي التقانات العالية في الدول النامية إمَّا عبر تيسير أو تباخُس إمكانات صادراتها، وبخاصّة إلى الاقتصاديات الغربية (التي تشكّل الوجهة الرئيسة للصادرات العالية التقانة).

وكذلك سوف تتمنى الدول النامية خفض التكاليف الاقتصادية المتلازمة بشكل متزايد مع الانتشار، سواء أكان هذا الأخير عن سهو أم كان محرَّماً أم حتى في بعض الأحيان مدعوماً من الدولة. لقد ارتفعت التكلفة الاقتصادية للأنشطة المتعلقة بالانتشار النووي مع توسع الجهود الدولية للحدِّ منه (مثل مبادرة أمن الانتشار) وذلك عقب حادثة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. ومن المحتمل تزايد أعداد مثل هذه الجهود وتنامي دعمها مع مرور الزمن.

وكنتيجة لذلك، فإن من الدواعي المتزايدة لكل من البلدان النامية (التي تسعى لدعم تناميها العالي التقانة وإمكانات التصدير لديها) والاقتصاديات المتقدمة (التي تبحث عن سانحات استثمار منخفضة التكاليف حول العالم) أن يكون لديها ضوابط أكثر فعالية وانسجاماً تتفق وضوابط الانتشار العالمية.

إن تحقيق هذه النتيجة لن يواجه بالتأكيد كل شؤون الانتشار البارزة ولن يحل أحجيات الأمن المستديمة التي تنجم عن تطوير الأسلحة النووية. ولكننا نحتاج بحقٍّ إلى جهد أكبر لدراسة وإلقاء الضوء على الاهتمامات الاقتصادية المتوافقة ظاهرياً، وإلى تسريع أثرها الإيجابي الممكن القريب الأجل على عدم الانتشار. وهناك احتمال كبير أن توضع الضوابط المحسَّنة، نتيجة المصلحة الذاتية المستنيرة، موضع التنفيذ، وأن يجري دعمها لتصبح في نهاية المطاف أكثر فاعلية من الضوابط المنفَّذة حالياً لمجرّد تلبية التفويضات الدولية المرسومة.

بالنظر إلى المستقبل، فإن تأثير الصين المتصاعد على الاقتصاد العالمي وعلى شؤون الأمن قد يمنح سانحة تاريخية. إذ يمكن للصين

أن تكون مثالاً يُحتذى به من قبل الدول النامية حول كيفية سنّ ضوابط تصدير حديثة تكون أكثر فاعلية. وقد تعاطت بكين مؤخراً مع العديد من الاهتمامات اللوجستية والقانونية والتمويلية والإدارية والتكنولوجية الناشئة في محاولة منها لسنّ سياسات حديثة لمراقبة الصادرات والممارسات والتنظيمات وعمليات مراجعتها. ويمكن للكادر الخبير المتنامي في الصين تقديم العون والمشورة للبلدان النامية الأخرى التي تسعى لتحسين منظومات تجارتها وحدودها وتراخيصها بأساليب تلبّي كذلك متطلبات الاقتصاد العالمي.

كما يمكن للصين أن تلعب دوراً أكثر حسماً في تعزيز أنشطة التعاون الدولية حول عدم الانتشار. وعلى الرغم من أن جهود الصين في مجال الإصلاح تبقى عملاً يتوالى، فإن دخول الصين حالياً في مجموعة المورِّدين النوويين ومراجعتها المنقحة لضوابط التصدير كتكملة لأمنها الوطني وللتطوير الاقتصادي المستدام، يجب أن يساعد في التأكيد للقادة في الدول النامية الأخرى بأن اهتماماتهم الأمنية والاقتصادية الطويلة الأجل تكمن في تعزيز عدم الانتشار النووي وتحسين ضوابط التصدير. وكذلك يعزّز تراجع ليبيا الذاتي مؤخراً عن مساعيها للتطور النووي الأساس المنطقي الاقتصادي المتنامي –كضابط لعدم الانتشار النووي بين البلدان النامية، بدلاً من أن يكون ضده.

ولكن من الواجب، بل وأكثر، على المجتمع الدولي أن يدرك ويعزّز وينخرط في جهود الصين والدول النامية الأخرى لسنّ ضوابط تجارية محسَّنة، بالرغم من أن مثل هذه الضوابط قد وضعت للمصلحة الوطنية الذاتية لتلك البلدان. ففي هذا المسعى، تتقاطع مصالح المجتمع الدولي ومصالح الدولة الواحدة.

إن دعم مثل هذه الأنشطة يجب أن يُعطى أولوية عالية في برنامج التعاون الفني للوكالة الدولية للطاقة الذرّية وفي صندوق الأمن النووي، إلى جانب الجهود والمنظمات الدولية الأخرى حول عدم الانتشار النووي. وبالرغم من التدريب والعون المتاحين للدول النامية على الأساس الثنائي والإقليمي فيما يخصّ أساليب تحسين ضوابط التصدير والأمن النووي، فإنه يمكن فعل الكثير على المقياس الدولي للمساعدة في سداد التكاليف الناجمة عن تنفيذ العناصر الرئيسة لمنظومة حديثة لمراقبة التصدير (ونذكر على سبيل المثال التّتبُّع المؤتمت للتراخيص وسجلات الزبائن).

إنهُ لمن الواجب على المجتمع الدولي أن يدرك ويعزّز وينخرط في جهود الصين والدول النامية الأخرى لوضع ضوابط تجارية محسَّنة.

ومع ذلك، فإن تعرُّف الأساس المنطقي الاقتصادي المتنامي الذي يشكل أساس الحوافز والحاجة لضوابط عالمية قوية لمراقبة التصدير النووي لن يكفي لإحداث تغير جوهري. فالمجتمع العالمي، لم يستطع تاريخياً أن يستجمع الإرادة السياسية الجماعية للعمل تعاونياً في التصدي لتحديات الانتشار النووي الجديدة إلاّ حينما ثَبُتَ تهديد عدم المبادرة إلى هذا العمل. ولكن الاكتشافات الحديثة فيما يخص الانتشار النووي من وإلى بعض الدول مثل العراق وليبيا وكوريا الشمالية والباكستان، يجب أن تخدم هذا الهدف لكونها أثبتت سهولة حدوث مختلف أشكال الانتشار سواء النووي أم غير النووي في اقتصاد العولمة الحاضر.

وكذلك توضح هذه الحالات أنه لا يمكن مواجهة التهديد إلاّ من خلال الدعم العالمي لضوابط عدم الانتشار ووضعها موضع التنفيذ. ويعترف مجلس الأمن بهذه الحقيقة في قراره رقم 1540، شأنه شأن التصريحات الرسمية الحديثة، مثل بيان الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة في حزيران/يونيو عام 2004 حول عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. لكن هذه خطوات أولى فقط، إذ لابد من البناء عليها في الحال وأن لا تبقى مشروطة باكتساب الدول النامية الانتماء الرسمي إلى أنظمة مراقبة عدم الانتشار.

يتركز معظم اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي على الانتشار المضاد counter-proliferation والفعل الوقائي والدبلوماسية القسرية. وتنشد هذه الجهود إحباط تصميم بعض الدول على تطوير قدراتها النووية، الأمر الذي يُعدُّ مفهوماً وضرورياً في الأحداث الراهنة.

ولكن، ينبغي لمسؤولي وخبراء عدم الانتشار أن لا يفقدوا التطلُّع إلى فرص جديدة لفرض ضابط لعدم الانتشار يكون أكثر شمولاً، ويمكنه أن يمثل أفضل السبل لمنع الانتشار على المدى البعيد. كما يجب عدم إغفال الاعتبارات الاقتصادية والمحفزات الإيجابية ذات الطابع التطويري في التحضير لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي المقرر في أيار/مايو 2005. وإذا كان لمعاهدة عدم الانتشار النووي والآليات الأخرى لعدم الانتشار أن تتصدى لهموم أمن القرن الحادي والعشرين بشكل فعال، فإن عليها أن تستجيب لحقائق الاقتصاد العالمي الحالية.

كاثلين (كيت) والش *مشاركة قديمة في مركز هنري ستيمسون، الذي يصنف على أنه مركز مستقل خاص ولا يتبع أي حزب ويهتم بأبحاث سياسية حول الأمن الوطني والخارجي ويقع في واشنطن العاصمة. أما الآنسة والش فهي مؤلفة دراسة التطوير والأبحاث الخارجية ذات التقانة العالية في جمهورية الصين الشعبية التي بعنوان:* ***تداعيات العلاقات الصينية-الأمريكية****، وهي دراسة امتدت على مدى عام كامل ونشرت من قبل مركز ستيمسون في تموز/يوليو 2003. يمكن العودة إلى موقع المشروع على الأنترنت: www.stimson.org/techtransfer أو البريد الإلكتروني للمؤلف: kwalsh@stimson.org.*